ما ينقص تقرير الحكومة!!

د. محمد مجور

■ بعيداً عن الخوض في تفاصيل المؤشرات والبيانات التي تضمنها تقرير الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٨م يمكن القول إن ذلك التقرير عكس مؤشرات عدة لصالح حكومة المؤتمر برئاسة الدكتور علي محمد مجور.

ولعل أبرز تلك المؤشرات تتمثل في تلازم الشفافية والمصداقية في طرح البيانات والمعلومات على نواب الشعب ، ويحسب لحكومة الدكتور مجور إنها تعاطت مع الواقع بكل سلبياته وإيجابياته من منظور المسئولية التي تحتم عليها إيضاح ما يعتمل على مختلف الأصعدة سواء أكان ذلك متصلاً بالإنجازات أو بالإخفاقات.

بعبارة أخرى من يطلع على التقرير سيجد أن حكومة مجور قالت للجميع بكل وضوح هذه إنجازاتنا.. وهذه إخفاقاتنا.. هنا نجحنا لأن عوامل الإنجاز توافرت.. وهنا أخفقنا لأن التحديات لم تكن كبيرة فحسب بل وطارئة ، وخطيرة إلى درجة أنها حولت مسار الأداء الحكومي إلى اتجاهات أخرى.

وليس من المجاملة في شيء القول إن حجم الإنجازات في الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٨م كان عند المستوى المطلوب بل وأكثر من ذلك مقارنة بالتحديات والصعوبات سواء ما تعلق منها بتأثيرات الأزمة المالية العالمية ، أو تلك المتصلة بأعمال التمرد الحوثي في صعدة والدعوات الانفصالية وأعمال التخريب في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية ، أو الأعمال الإرهابية لتنظيم القاعدة وفوق ذلك كله تحالف هذه القوى وتنسيقها بشكل غير مسبوق .

لكن في المقابل يجب أن نشير هنا إلى نقطة مهمة وهي أن مضامين هذا التقرير لو نشرت بشكل أوسع – وأقصد هنا – عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بحيث تصل إلى أكبر كم من المواطنين حينها سيختلف الوضع ، ذلك أنه لا يكفي أن تقدم الحكومة تقريرها إلى البرلمان فحسب ، بل يجب أن تطلع الرأي العام على مضامينه بشتى الوسائل حتى يدرك المواطنون حقيقة ما تقوم به الحكومة من عمل في مختلف الأصعدة ، ويستوعبون حجم التحديات التي تواجهها الحكومة وفي مقدمتها قوى التحالف الشيطاني الثلاثي كما وصفه رئيسها.□

ولات ساعة نـــدم

علي عمر الصيعري

■ إذا كانت السياسة -كما يقال- فن الممكن، فإن لهذا الفن دروب شتى ووسائل عدة، إلاّ أن أقومها وأسلمها، عند الساسة الحكماء، هو درب الحوار المسئول.. وبما أن كل الدروب ليست مفروشة الورود، ولا تخلو من المفاجآت أو العراقيل، فإن طريق الحوار المسئول لا يسلم من ذلك، إلاّ أن أهم عاملين يجنبانه هذه المفاجآت أو تلك العراقيل، هما: صدقية النوايا، وصفاء الأجواء.

ما تقدم يتعلق بشكل عام، بأي حوار سياسي مسئول، وكل حوار من هذا النوع له خصوصيته وأولوياته، ومن أمثال ذلك، الحوار الوطني الذي تنتظره الساحة السياسية بفارغ الصبر بعد توقف استمر منذ فبراير هذا العام الى حين دعا فخامة الأخ الرئيس المعلّم- حفظه الله- يوم ١٧ يوليو الماضي الأحزاب والتنظيمات المعنية بالحوار للجلوس على طاولته تحت سقف مؤسسات الدولة الدستورية.

وبما أن هذا الحوار الوطني المنتظر قد تحددت أجندته باتفاق جميع تلك الأحزاب، وتمحورت في ثلاث نقاط هي: تمديد فترة مجلس النواب، التعديلات الدستورية، واللجنة العليا للانتخابات، وجميعها تؤسس لإجراء الانتخابات البرلمانية المؤجلة الى أبريل ٢٠١١م، فإن أية اشتراطات لإضافات جديدة على هذه الأجندة المتفق عليها تحت قبة البرلمان، ومن قبل أي طرف، يعتبر تنصلاً عن الحوار المسئول وتعمداً لإفشاله بتجريده من صدقية النوايا وصفاء الأجواء، إن لم نقل ابتزازاً من قبل الأحزاب المشترطة.

هنا قد يقول قائل: وكيف ستعالج المستجدات التي فرضت نفسها على الساحة السياسية، والتي وصل بعضها الى ما يطلق عليه«بـ»الأزمة السياسية» وبالغ البعض الآخر في وصفها ببوادر انهيار قادم، اذا لم تُدرج كأجندة جديدة على طاولة ذلكم الحوار الوطني؟!.. وبدورنا نقول: لو صدقت الأحزاب السياسية المعارضة النوايا، وتخلت عن اسلوبية الكيد والمناكفات السياسية، وأتمت الاستحقاق الوطني في موعده الدستوري ٢٧ أبريل هذا العام، والذي يعني تعزيزاً للسلطات الدستورية وهيبة للنظام والقانون، هل سيجرؤ أصحاب المشاريع الصغيرة والمتربصون من قوى الخارج على اثارة هذه الاحتقانات وتلك ما تسمى بالأزمة السياسية؟! الجواب في أدنى تقدير سيكون مختلفاً عن مثل هذه المستجدات المفتعلة في اساسها.إذاً أمامنا خياران هما: إما أن تُصدق النوايا ويجلس الفرقاء على طاولة حوار وطني مسئول محددة أجندته في أولويات لا تقبل معها اشتراطات لإضافات جانبية، وإما أن يضطر الأخ الرئيس لتوجيه دعوة مبكرة لإجراء هذا الاستحقاق الوطني الديمقراطي بوصفه -أي الرئيس- ممثلاً عن الشرعية الدستورية وراعياً للديمقراطية، وما خلاهما يُعد ضرباً من ضروب اضاعة الوقت بقصد تفويت مهلة السنتين على إجراء الانتخابات المأمولة.. وبفصيح العبارة: إدخال الوطن في أزمة سياسية حقيقية إن لم نقل مأزقاً سياسياً سيتحمل تبعاته الجميع.

ختاماً: إن هيبة النظام والقانون مستمدة من مكانة وقوة شرعية مؤسسات الدولة الدستورية، وإن الاخلال بهذه المكانة هو هز وإضعاف لتلك الهيبة، والذي سيقود الوطن، هذه المرة، الى حافة الانهيار، ولات ساعة ندم.□

sayari13@hotmail.com

عـــين المســؤوليـة

■ كان يفترض على مجلس النواب أن يضطلع بدوره الدستوري في مساءلة الحكومة من وقت مبكر أمام الاحداث التخريبية والاجرامية والإرهابية التي حدثت في بعض مديريات محافظة صعدة أو بعض المناطق في لحج وأبين والضالع، ولا يجوز الانتظار، لأن القتلة والمخربين والارهابيين ينفذون مخططات خارجية ترمي الى تقويض الوحدة الوطنية وإقلاق الأمن الاستقرار وهتك أعراض الناس وزرع ثقافة الحقد والكراهية والتصفية الجسدية وبث الرعب في أوساط الآمنين البسطاء من الناس ومنع عجلة التنمية من المضي الى الأمام وتشويه سمعة الوطن أمام الخارج وحرمان البلاد من الاستثمار في مختلف المجالات والعودة الى التخلف والفقر والمرض، وهو الثالثوث الذي عانت منه البلاد ردحاً من الزمن في عهود الاستعمار والإمامة والتشطير.

د. علي مطهر العثربي

إن الافعال الاجرامية التي حدثت في بعض مديريات محافظة صعدة ومناطق زنجبار وحبيل جبر والضالع قد استنكرها الشارع اليمني بكل فئاته وأبدى قلقه من آثارها السلبية على المجتمع، وكان ينبغي أن تكون المؤسسات الدستورية على درجة عالية من اليقظة وتتخذ كافة الخطوات الدستورية والقانونية الكفيلة بحماية المواطنين وصون الوحدة الوطنية وحراسة المكتسبات وأن تتخذ كافة الاجراءات الرادعة لمثل هذه العناصر الاجرامية وتنزل أقصى درجات العقوبة في حق القتلة والمخربين أينما وجدوا بدون تردد ولا هوادة على الاطلاق، لأن المؤسسات الدستورية مسؤولة مسؤولية كاملة، وينبغي عليها أن تقوم بالواجب الدستوري والقانوني على الوجه المطلوب، ولأن المسؤولية جماعية فإن مساعدة أجهزة الدولة في تنفيذ مهامها الدستورية والقانونية بات اليوم فرض عين ينبغي على الكل القيام به كل من موقعه، المواطن والموظف والفلاح والطالب، لأن حماية الوطن وصون استقراره مسؤولية جماعية، بذلك تقع مسؤولية جسيمة على مؤسسات المجتمع المدني في هذا الجانب التي ينبغي عليها أن تضطلع بدورها بشكل إيجابي وفعال ولا يجوز ان تتحول الى أدوات هدم بدلاً عن البناء والتنمية التي ينبغي القيام بها على الوجه المطلوب وأن تكون مصلحة الوطن فوق كل المصالح والاهواء لأن الوطن سفينة الجميع.

ولئن كانت بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية قد تقاعست عن الواجب، بل أن البعض من المتقاعسين قد مارس أعمالاً تخل بالوحدة الوطنية، وكان الامن والاستقرار لا يعنيه، فإن الواجب يحتم على الجميع تحمل المسؤولية بامانة ونزاهة وشرف، لأن الوطن بيت الجميع وينبغي الحفاظ عليه وصيانته والذود عنه بكل غال ونفيس، وبناءً عليه فإن الاصطفاف الوطني أضحى اليوم ركناً أساسياً لحماية الوطن ومكاسبه والتصدي لأعمال الإجرام والإرهاب والتخريب بروح المسؤولية الجماعية، لأن الوضع لم يعد قادراً على احتمال المماحكات والمزايدات والمناكفات والانتهازية، والوطن اليوم بحاجة الى التضحية والصبر والجلد والتنازل عن المنافع الشخصية والضيقة والنظر بعين المسؤولية الى الكل قبل الجزء، وينبغي أن تستنهض الهمم الوطنية وأن تستثار النخوة والكرامة وأن تتوحد القدرات والطاقات في سبيل مواجهة استهداف الوحدة الوطنية، وينبغي أن يدرك الجميع بأنه لا عزة ولا كرامة لليمنيين بين الأمم إلا بوحدتهم ولا تتوافر قوة الارادة وفولاذيتها الا بوحدتهم وإجماعهم على نبذ الخلاف والتجاوز فوق الصغائر، والإيمان المطلق بأن التشتت والتمزق ذل ومهانة وأن التوحد قوة وكرامة، ولذلك لا يجوز السماح لأصحاب النزعات العنصرية والمشاريع الصغيرة أن يتمادوا في غيهم وسعيهم الى إفشال المشروع النهضوي اليمني الكبير، ولابد أن يؤخذ على أيديهم بقوة، لأن سلامة الكل أغلى وأنبل من الجزء، وأن الوقت قد حان لأن يدرك الجميع بعين المسؤولية بأنه مستهدف وعليه الدفاع عن حقه في الحياة الآمنة والمستقرة القائمة على التوحد ونبذ التفرق والشتات.. وعلى أولئك المغرر بهم أن يقارنوا بين حال البلاد قبل التوحد وحاله بعد ذلك وأن يستخلصوا العضات والعبر ويدركوا أن مستقبل اليمن في قوته ووحدته، لنعمل سوياً من أجل حمايتها وصونها من محاولات الاختراق بإذن الله.□

لا خوف على وطن كبر بوحدته

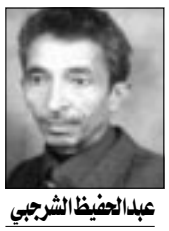

عبدالحفيظ الشرجبي

منذ أن قامت ثورة ٢٦سبتمبر عام ١٩٦٢م وحتى عام ١٩٧٠م من القرن الماضي واجهت بلادنا بإمكاناتها المحدودة مختلف صنوف المؤامرات الى درجة ان صنعاء ظلت محاصرة من الجهات الأربع حوالى سبعين يوماً ولكن الثوار وكافة الشرائح الاجتماعية وبسلاح الايمان صمدوا وتمكنوا من كسر الحصار وجميعهم وبإيمان ووثوق بالنصر يهتف مردداً «الجمهورية أو الموت» وتم دحر العملاء الذيليين، وشكل الانتصار مولداً لشعب ظل لعقود عدة مصدراً للجباية.

وبالمثل تمكن اليمنيون- ومن مختلف المحافظات- من مقاومة وترحيل قوات الاحتلال بأسلحتهم التقليدية، وتوحدهم حول هدف واحد مشترك وهو تحرير المحافظات الجنوبية والشرقية سابقاً من قوات امبراطورية كانت تدعي ان الشمس لاتغيب عن مستعمراتها، وبذلك يمكننا القول إن المعاناة والقهر والظلم والاستبداد وتكميم الأفواه وتغييب الارادة العامة للشعوب صارت في نظر علماء الاجتماع تمثل عوامل موجبة لإحداث التغيير الاجتماعي.

ولذلك فإن الأحداث التي شهدتها وتشهدها بلادنا- قياساً بالمدى الزمني لحدوثها- وبخاصة بعد ترسيخ الوحدة- كاستجابة لأمر رباني وهدف ثوري- كان مخططاً لها منذ قيام الوحدة وبخاصة في المحافظات الجنوبية التي شهدت قبل الوحدة صراعات على السلطة وعمليات تهجير واسعة لأبناء الوطن من قبل التابعين للكرملين والمقاولين من الباطن لسياساته، بل وشهدت صراعات سياسية وتصفيات دموية بين رفاق الدرب الواحد الذي تشرّب ومنذ ذلك التاريخ «ثقافة التصفيات الجسدية» كان آخر مخرجاتها قتل وجرح مايزيد عن ٢٨ألف مواطن وبمختلف الاسلحة الجوية والبرية والبحرية بل وذهاب الحزب الذي كانت منطلقاته تتغاير مع الخصوصية المجتمعية يمثل من موقعه «دولة القهر» التي اعتبرها ماركس ضرورة لازمة للانتقال لما يسمى بالمشاعية التي تنتفي في ظلها الدولة بقوانينها المنظمة لحركة الشارع وضبط حركته.

لقد كان الفاقدون لمصالحهم ومنابع إمدادهم عقب ان لفظهم شعبنا الوحدوي، يبحثون فقط عن بديل يقايضون دعمه لهم بمبادئهم، ولما وجدوابان «الجينز» و«الهمبورجر» ونظرية آدم سميث وأفكار ماركس فيبر اقتحمت أسواق المنهارين وتغسل عقولهم بمساحيق «تحليل السوق» ودعه يعمل دعه يمر إعمالاً «لتحليل السوق» وضعوا على طاولتهم فكرة التكتيك وقرروا الارتماء في أحضان «أساتذة الجلبي» ليكونوا في ملعب السياسة فريقاً احتياطياً يفكرون بعقول الميسرين المسيرين لحركاتهم وتحركاتهم الأممية النزعة لا الأممية، معتقدين وعبر زمن افتراضي أن تاريخهم الاسود قد تم حذفه من قاع ذاكرة المرأة التي الزموها بالهتاف ضد نفسها «إحراق الشراشف واجب» ومن ذاكرة الرجل الذي اذا دخل بيت الله لأداء الصلاة اعتبره في عداد الخوارج، وأن العامة تناست القتل على الهوية في وطن واحد موحد عبر التاريخ بشرعية تماسك نسيجة الاجتماعي ومقوماته وروابطه التي عجز أرباب الديكتاتورية الرثة والمستبدين الكهنوت عن «فك ارتباطها».

وحينما رفع «القط والفار» شعار التسامح والتصالح لم يكن الهدف من ذلك سوى خوف القتلة من أن يأتي اليوم الذي يطالب فيه ضحايا صراعاتهم وحروبهم وتصفياتهم باعتبارهم مجرمي حرب يستلزم الأمر محاكمتهم.

ولذلك لاخوف على الوحدة لأن الشمال بحده من الجنوب الجنوب وبالمثل يحد الجنوب من الشمال الشمال، والشعب مايزال ذلك الشعب الذي قال الجمهورية أو الموت، ولم ولن يغير شعاره الميلادي ذلك او الذي ولد فيه بعد ممات على جرعات.□

صكوك صعتر

تاج الدين محمد

■ في مهموم بعض من يمارس السياسة بطريقة هوجاء من أصحاب العاهات أن الطريق.. والمستشفى.. والجامعة.. والكهرباء.. والصحة.. والمدرسة.. وغيرها من المشاريع في نظر أصحاب العاهات والمشوهين فكرياً وثقافياً وسياسياً يعتبر فساداً.. بينما لا يدركون أو أنهم يتعامون -وقد أصابهم الله بالعمى فعلاً- بأنه لو لا الطريق لما وصلوا الى المهرة مثلاً ليخطبوا فيها ويتشدقون ويعلنون تقديم منازلهم كجوائز لمن يوقف عجلة التنمية باعتبارها في نظرهم فساداً، وتناسوا بأنهم أنفسهم هم رموز الفساد.. وممن عبث وفسد وأفسد أمثال المدعو عبدالله صعتر.. وسلوكه الرجعي الإمامي المتخلف المتوارث.

فتاريخ هذا الظلامي ينضح بعفونة مفاسد لا نهاية لها.. لكن ماذا نقول له ولأمثاله من المصابين بداء فساد البصر والبصيرة.. يتاجرون بالدين والوطن والقيم، فلا غضاضة أن يشنوا الحملات التكفيرية والتحريضية ضد الاشتراكيين، مصدرين الفتاوى باتسباحة دمائهم.

ومع ذلك نجدهم اليوم ودون التكفير عن ذلك الماضي، أو التراجع عن تلك الفتاوى يتحالفون مع الاشتراكيين جاعلين منهم مطية لنزعاتهم الشيطانية.

وهكذا يتعاملون مع الأحزاب القومية من ناصريين وبعثيين، ومع الظلاميين المتطرفين من الإماميين في نسختهم الجديدة «الحوثيين».

يعتقدون أنهم بعمائهم التي تنم عن تخلف القرون، وبخطب الشعوذة والدجل قادرين على تضليل الناس واقناعهم بزور وبهتان ما يدعون، وهذا واضح في استعارتهم فكرة توزيع الجوائز من أمريكا مع أنها بالنسبة لهم الشيطان الأكبر.. بالأمس صعتر يعلن جائزة مليونية لمن يأتيه بمؤسسة أو وزارة ليس فيها فساد، واليوم جائزته بيته لذات الغاية، وغداً جائزته مفاتيح الجنة.. فكل شيء منتظر من هذا الصعتر، الذي لا يدرك أن وعي الناس يتغير، ولم تعد خطبه إلاّ تكراراً مملاً تجاوزها الواقع وبما شهده من تحولات تنموية وخدمية يلمسها المواطن أينما كان على امتداد الوطن، واذا كان هناك من فساد فهو الفساد «الخونجي».. الذي يظهر بجمع التبرعات باسم البر والاحسان وأخرى عبر المتاجرة بقضايا المسلمين، ومرة بشركات توظيف الأموال وبنوك النصب والاحتيال التي يفتون بأنها هي من تعطي الربح الحلال.. وهكذا هي ثقافة وعلم الفساد المشرعن وإلاّ فلا!!□

الحـــوار.. «وابتذال المشترك»!!

عبدالرزاق دهيس

■ أعلنت «أحزاب المشترك» الموقرة، في بيان «حثّاني طناني» تعليق الحوار مع حزب المؤتمر الحاكم، الذي دعا ومازال يدعو وسيظل يدعو حتى قيام الساعة الى «استئناف الحوار» بين الأحزاب الممثلة في مجلس النواب، في ضوء اتفاق فبراير ٢٠٠٩م، الذي أفضى الى تمديد فترة مجلس النواب الحالي، وتأجيل الانتخابات النيابية حتى العام ٢٠١١م.

المثير للسخرية أن المشترك، -أراد استغباء الناس، إلاّ أن الاستغباء بذاته كان مردوداً عليه- حينما ذهب الى «تعليق الحوار»- والحوار من أصله لم يبدأ بعده وكل القصة وما فيها- أن المشترك.. ما أن يبادر الحزب الحاكم بالدعوة للحوار والتصالح وتذويب الجليد وفك الاشتباك بين الأحزاب السياسية القائمة في الساحة- إلاّ ويأتي- في كل مرة باشتراطات جديدة، لا صلة لها بالحوار- والأمر هنا واضح مثل «عين الشمس»- أن قادة «المشترك»- أصلحهم الله.. بـ»الجملة والتفاريق»- من «ماركة أبو ستة»- نسبة الى عدد أحزابهم الستة، مازال تفكيرهم على ذات النحو المألوف منهم، الذين لا يتجاوز «فتحات أنوفهم»- بل ويمارسون السياسة.. والتعامل مع القضايا الوطنية المصيرية، بأسلوب «المعراصة» بل و«المدياسة»، الأخس منها.. وعلى قاعدة «حبتي وإلاّ الديك»، وكأن أمر الوطن من مسئولية حزب المؤتمر الحاكم لوحده، ولا يعنيهم في ذلك شيء.. اذا لم يستجب لما يطمحون بالحصول عليه بطرق غير مشروعة!

فلو استعرضنا مواقفهم، منذ الفترة التي سبقت انتخابات سبتمبر ٢٠٠٦م، «الرئاسية والمحلية» وحتى الآن، سنجد أنهم في كل «محطات الحوار» التي جرت، يتعمدون صب الزيت.. وتعطيلها وتعثرها وايصالها الى طريق مسدود، وهو ذات الاسلوب «المعرصاتي المدياساتي» الذي يمارسونه اليوم، للأسف الشديد، فماذا يريد «المشتركيون» بعد ذلك؟!

إن الزوبعة التي يفتعلها «المشترك» الآن، عليه أن يتيقن من أنها لن تأتي بما تشتهيه السفن، وبالتالي لن تكن في صالحه ولن تخدمه على الاطلاق في التوجهات التي يريد من خلالها الاستحواذ على الكعكة لوحده -ليس هذا فحسب- بل بات من الواضح أنه يريد «خلخلة النظام» من الداخل، وربما لديه تحالفات مع أطراف أخرى داخلية وخارجية، عليها «علامة استفهام».. ولها مواقف معادية معروفة للنظام القائم في اليمن.. ولا تريد له المعافاة ولا الأمن والاستقرار.. ولا البناء والتنمية ولا الوحدة- أيضاً.. والوقائع والدلائل والشواهد كثيرة على ما نقول!

الوطن ليس بحاجة للمتاعب ولا الاحتقانات.. ولا «الحكولات» السياسية الحزبية.. وعلى «المشترك» أن يدرك.. أن «سفينة الوطن» تحمل على ظهرها الجميع.. وما أصابها – أصاب الجميع دون استثناء!

كفى «معراصة وكفى «مدياسة» و«اللعبة السياسية» لا تمارس هكذا.. على طريقة «أربعة شلو جمل والجمل ما شلهم.□

بوضوح

الوطنية كلٌ لايتجزأ

ابن النيل

■ للانتماء الوطني الحق.. حيثياته الملزمة، والمتعارف عليها منذ أقدم العصور، فليس من الوطنية في شيء – على سبيل المثال- ان يقف واحدنا موقف المتفرج.. حيال ما يتهدد مصير بلاده ومستقبل أجيالها الطالعة من مخاطر التجزئة والتشرذم، لمجرد أنه غير راض عن توجهات نظام الحكم فيها، وليس من الوطنية في شيء كذلك.. أن يتسلح معارضو هذا النظام أو ذاك بما قد تشكله أية قضية مطلبية كانت من أوراق مكايدة سياسية في مواجهته. ولقد استوقفني الى حد بعيد.. ما قاله أحد أبرز أقطاب المعارضة الوطنية المصرية في مقابلة تلفزيونية أجريت معه على خلفية ما أثير في الآونة الأخيرة حول المطالبة بإعادة النظر في محتوى اتفاق عام ١٩٢٩م بشأن تحديد حصة كل من الدول العشر المستفيدة من مياه النيل.. من أنه ينبغي تجييش مصر- حكومة ومعارضة- في مواجهة أية محاولة مغرضة للمساس بحقوق بلاده كمصب جغرافي لأطول أنهار العالم.

ومن دواعي الدهشة والاستغراب ان تتعرض بلاد اليمن في راهن الوقت لأكثر من مؤامرة دنيئة تستهدف النيل مما تحقق لإنسانها صبيحة يوم الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م، وقد بلغت الأمور حد ترويج ثقافة الكراهية وزرع بذور الفتنة والشقاق بين أبناء الوطن الواحد، بينما يستعصي على أركان العمل الوطني فيها.. احتواء تداعيات هذا الذي نلامسه بأم أعيننا في أيامنا هذه، من شواهد مدمرة وفتاكة في حدها الأدنى، وهو مايستوجب اعتماد مبدأ الحوار الديمقراطي سبيلاً لصون وحدتها الوطنية وحمايتها، في مواجهة هؤلاء المتربصين بكل ماهو مشرق وأصيل بين ربوع يمننا الحبيب.

لا أقل إذاً- وقد بادر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح من جانبه بالدعوة الى حوار وطني موسع- من تغليب المصلحة الوطنية العليا على كل ما عداها من مصالح حزبية أو ذاتية ضيقة ومحدودة.

ولا أقل إذاً.. من الاحتكام الى منطق الحكمة أو التحلي بحكمة المنطق في أوقات المحن والشدائد.ولا أقل كذلك.. من الاصطفاف الوطني في حالة كهذه، دونما قيد أو شرط، وبعيداً عن أية اعتبارات سياسية كانت.

وكم كان فخامته محقاً.. حينما حذر جميعنا من مغبة ما قد يترتب على هذا الذي حدث ولايزال، من نتائج وآثار لاتحمد عقباها، في حالة ما إذا تقاعسنا عن مواجهته.□

ibnuneel@yahoo.com

اخي المغترب : التامين الاجتماعي حق نص عليه الدستور اليمني واكدته القوانين
النافذة فبادر دون تردد بالتسجيل للتأمين على نفسك

مع تحيات
العلاقات العامة
بالمؤسسة العامة
للتأمينات